محاضـــــرة من تقـــــــديم

الدكتور/ بهلول اليعقوبي

تاريخ المحاضرة: 2023-01-21

حزب السلام و الازدهار

مواطنة .. تنمية .. ازدهار

الصالـــون رقم 50

ضمن نشاطات

الفضاء الفكري بحزب

السلام والازدهار

عرض تقديمي بعنـــــوان:

معضلة التعليم العالي والبحث العلمي في ليبيا

معضلة التعليم العالي والبحث العلمي
في ليبيا
وبعض المقترحات
لتجاوزها

د.البهلول اليعقوبي

تعتبر الجامعات مصدرا للحلول وهي المستقبل بالدول المتقدمة ولكنها تمثل مشكلة للدول النامية فيعتبرونها تجمع مشاغب وفكر يشكل تحدي للسلطة ومطالب لا تمثل (عن جهل!) أولويات لهم .

يفترض في ان يكون التعليم عموما بجميع مراحله، من اهم ادوات تكوين المجتمع وتحقيق تطلعاته باعتبار انه يهتم حصريا بتنمية الانسان وتشكيل عقليته ومنهجية تفكيره ويؤسس لإبداعاته ومناعته الاقتصادية والاجتماعية والفكرية

مراحل التعليم الاولى تركز على بناء القدرات الاساسية للملتحقين به التعليم العالي هو مرحلة تتويج لمسيرة طالب العلم يفترض فيها ان تؤهله للخروج من مرحلة التلقي والتعلم الى مرحلة العطاء .

وليستطيع مغادرة مقاعد الدراسة بمرحلة التعليم العالي ان يجتاز هذه النقلة الهامة في حياته والتي ظل سنوات يعد لها لابد وان يكون هذا الاعداد قريبا من واقع احتياجات المجتمع ومتطلباته

هذا بشكل عام ولكن دعونا ندخل مباشرة في الشأن الليبي بداية منتصف القرن الماضي شهد نهضة تعليمية هامة واقبال للمجتمع بحضره واريافه على التعليم بشكل ملحوظ تزامن مع انتشار التعليم الاساسي في البداية افقيا بشكل سريع تمركز للتعليم المتوسط في مدن محورية كانت قبلة لطالبي العلم مزودة بما يكفل استيعاب الاعداد الوافدة اليها من محيطها قريبه وبعيده .

وبدأ سوق العمل يرفض الكثير من مخرجات الجامعات الليبية

جهود بذلت لا يمكن انكارها لمعالجة هذه الازمة ولكن هل نجحنا في تفادي ما نحن فيه من وضع كارثي نشهده اليوم ؟

السؤال **يحمل النفي** ضمنا باعتبار ان **الوضع كارثي** بمعنى الكلمة ولا يسر

وللدلالة على اننا نعاني من ازمة في تعليمنا العالي اسمحوا لي بان اعدد بعضا من المشاكل التي اوقعنا فيها انفسنا:

1. ثقافة الالتحاق بالجامعة والحصول على مؤهل جامعي كان مطلب الجميع وبعد ان كان ميزة ونتيجة رائعة لجهود التوعية بأهمية تلقي العلم صار مشكلة وبدأ المجتمع يقيم بنظرة دونية لكل من لم يلتحق بالجامعة.

2. على خلفية البطالة التي كانت منتشرة والمستوى المتدني للمعيشة خلال الخمسينيات والستينيات وحصول المتعلمين ولو كان على مستوى الابتدائية ، على وظائف بالجهاز الاداري والتعليمي بالدولة اصبحت هناك **قناعة لدى الشارع الليبي بان النتيجة الحتمية لخريج الجامعة** وحتى الحاصل على مؤهلات ادنى **أن يتوظف في الدولة** ولا يهم التخصص.

تسببت هذه في **اشكالية للدولة التي لم تعد قادرة** على تلبية ذلك لقد **تضخم الجهاز الاداري** الى درجة غير مسبوقة وبطريقة أثرت سلبا على الاقتصاد الوطني هذا الامر تفاقم بمزيد من **الخريجين الذين غالبا ما لا تتناسب تخصصاتهم وسوق العمل** الراكد أصلا للغياب المؤثر للقطاع الخاص والذي كان سيساهم في استيعاب بعضهم.

3. عدم تمكن الدولة من التحكم في تقنين القبول في بعض الكليات الجامعية عمل على تكدس خريجيها بأعداد كبيرة لا حاجة للمجتمع لهم ، هؤلاء اما انهم بقوا عاطلين عن العمل او انهم قد تم استيعابهم في مواقع حكومية دون الحاجة لهم وبطريقة صاروا فيها عبئا على المجتمع.

4. غياب الارشاد الطلابي بالجامعات يجعل اختيار التخصص يخضع لمعايير سمعية يتلقفها الطلبة من بعضهم البعض.

5. عدم الربط بين المناهج الجامعية وحاجة السوق ومنهجية الحفظ والتلقين اوجد قناعة بان الجامعات غير مواكبة لما هو مطلوب.

6. نحن لدينا أغرب حالة ربما بين دول العالم قاطبة وهي أننا نصرف أموال طائلة على انتاج البطالة.

7. لا يختلف اثنان على أهمية العلوم الانسانية غير أن الفصل بين ما نسميه التخصصات الادبية والعلمية في المرحلة ما قبل الجامعية، الأمر التقليدي الذي تجاوزته الكثير من الأنظمة التعليمية بدول العالم المتقدم، تجعلنا نقرر مبكرا حرمان ما يقارب نصف طلابنا من مجالات التقنية بتصنيفهم أنهم جماعة العلوم الانسانية ولا دور لهم في المجالات التطبيقية.

8. تحت وطأة الضغط الاجتماعي والتنافس الجهوي الذي جد على المجتمع انتشر التعليم العالي افقيا بشكل غير منضبط حيث وصل عدد الجامعات العامة الى 26 جامعة والسؤال الذي يطرح نفسه هو: هل غالينا في العدد.

وللوصول الى اجابة علينا بالمقارنة

مصر بها جامعة عامة لكل 3.85 مليون نسمة

السعودية بها جامعة عامة لكل 0.9 مليون نسمة

الاردن بها جامعة عامة لكل 1.1 نسمة

تونس بها جامعة عامة لكل 0.92 مليون نسمة

ليبيا بها جامعة عامة لكل 0.27 مليون نسمة

بأمريكا 3300 جامعة أي جامعة لكل 100 ألف نسمة

بالصين جامعة لكل 600 ألف نسمة

بسويسرا جامعة لكل 80 الف نسمة

ولكن هل عدد الجامعات بالنسية لعدد السكان مؤشر جيد ؟

المؤشرات تدل على أن النوعية أهم من الكم

ففي الصين وروسيا والهند والبرازيل عدد كبير من الجامعات ولكنها لا تضاهي أمريكا التي تحتل جامعاتها أكثر من نصف أفضل 100 جامعة في العالم ولا تشمل أي جامعة هندية على سبيل المثال بقائمة أفضل 500 جامعة

9. ان مؤسسات التعليم العالي المستحدثة في ليبيا معظمها تنقصها القدرات العلمية الكفؤة لتكون مؤهلة للقيام بدورها في تقديم مستوى مقبول في مختلف التخصصات.

ان سوق الاستاذ الجامعي عطش على مستوى الوطن العربي وحتى خارجه بالإضافة الى ان الظروف التي نمر بها غير مشجعة لجلب قدرات رفيعة من الخارج اضف الى الامكانيات المادية التي اصبحت صعبة للغاية والتي جعلت الجامعات تتوجه للاعتماد على الاقل كلفة من المحليين غير المؤهلين.

الارقام الكبيرة لعدد الاساتذة بكثير من الجامعات الليبية لا تعكس امكانيات ذاتية تكفي لحاجتها.

الكثير من تخصصات هؤلاء الحاجة اليها قليلة جدا اضف الى ذلك ان النوعية في اختيار الاساتذة تدنت مقارنة بالسابق وفقدان الجامعات لأقدم ولأفضل قدراتها العلمية التي بدأت تخرج على هيئة افواج للتقاعد دون استبدالها الاهم هنا ليس العدد ولكن النوعية والتخصص

10.ان انفلات زمام تعيين المعيدين جعل منهم اعدادا ضخمة يصعب التفكير في ايفادهم للدراسة العليا، وبنظرة سريعة لأعداد المعيدين ببعض الجامعات (وهذه فقط عينات من احصائية قديمة نسيبا لا أتوقع أنها صارت أفضل: جامعة الزاوية 2118 معيد، الزيتونة 989 معيد، عمر المختار 115معيد،غريان 723 معيد) يتضح مدى الأزمة التي تواجهنا

ان السؤال الذي يجب طرحه هو هل هناك حاجة الى كل هذه الاعداد؟

- وماهي تخصصاتهم؟
- وهل نحن في حاجة اصلا الى هذه التخصصات بالنظر الى حاجة السوق؟
- هل سنستمر في اعداد كوادر جامعية دون تخطيط ونصرف عليها من ميزانية صارت لا تكفي لسد الحاجيات الانية للمجتمع دون ان يكون لها مردود مأمول؟

11. الضغوط التي تمارس على الجامعات والتدخل في تعيين كوادرها الادارية المساعدة تحت ضغوط (للقوة القاهرة) بما يضمن مصالحها يربك عمل الجامعات أضف الى ذلك أن الجامعات تدار مركزيا بعقلية ادارة مدارس التعليم المتوسط .

12.غياب استراتيجيات واضحة للجامعات تحقق من خلال خطتها أهدافها وتحسن من أدائها وتكون مقنعة لتمويل برامجها وفق رؤية واضحة.

13. الكثير من مباني الجامعات المحورية التي انشئت في السابق صارت غير صالحة للاستعمال اما لانقضاء عمرها الافتراضي او انه قد تم تدميرها خلال مواجهات السنوات القليلة الماضية او انها تحتاج الى صيانة تتراوح بين جوهرية او اقل من ذلك ، بعض المباني الجديدة قاربت على الانتهاء وامرها مع الشركات المنفذة ما زال عالقا مما جعلها خارج الاستعمال الى الان ومخططات الجامعات القديمة لم تكتمل وهي في اشد الحاجة اليها .

14. الامكانيات المعملية وتجهيزاتها بالكليات التطبيقية لم تعد تلائم الكثير منها الجديد في المجال او انها تحتاج الى صيانة وقطع غيار ولا تتوفر للجامعات التي لا تستلم في الغالب عدى الباب الاول من الميزانيات المتمثل في الرواتب.

15. الامكانيات المساعدة الاخرى والمطلوبة لتسيير الجامعات واداء مهامها لم تعد متوفرة وفي مقدمتها المراجع ولوازم أخرى مثل الحواسيب ومواد التشغيل المعملية وغير المعملية الاجابة دائما تأتي بان الاموال غير متوفرة ، ان هذه الوضعية تتسبب في الاستغناء عن الكثير من هذه الضروريات وغيرها الأمر الذي يؤثر غيابها سلبا في مستوى الاداء والاستفادة.

16.الامكانيات البشرية الفنية المساعدة بالمعامل تحولت الى قوة غير عاملة فيما وظفت من اجله.

17. الاعداد الزاحفة نحو الجامعات والتي تطلب شهادة جامعة تزداد يوما بعد يوم وسيترتب غياب وقفة جادة وتغييرات جذرية الى المزيد من الهدر في الاموال بل ان الوتيرة تزداد ضمنا في ذلك ان هذا الانفجار (ان صح التعبير) في ازدياد عدد الجامعات والكليات والطلبة بما لا يتناسب عددا ونوعا مع حاجة السوق لابد وأن نتيجته مستوى أقل وبطالة.

18.ليبيا لم تكن في السابق مصدرة للعقول غير ان ما تمر به من عدم استقرار ولأسباب اخرى عديدة بدأنا نعاني من هجرة العقول واكتوينا بما عانت منه دول كثيرة من حولنا وحتى في اوروبا وجنوب شرقي اسيا.

19. البحث العلمي رافد مهم من روافد التعليم الجامعي وللأسف فان حركة البحث العلمي قد بدأت بطيئة أصلا وتأخرت في تطورها حتى وصلت الى بدايات يمكننا ان نقول عنها مشجعة ثم اصابها ما اصاب التعليم العالي من وهن .

20.مراكز البحث العلمي المتخصصة اصلا كان الكثير منها صورية لافتقارها الى الاعداد الكافية المؤهلة يعكس مسمياتها وما يصرف عليها اضافة الى الامكانيات المتواضعة تحت تصرفها

21.بعض من المراكز التي كانت واعدة تم تخريبها والعبث بأجهزتها ومعداتها ومبانيها الامر الذي اخرجها عمليا عن العمل (مثال مركز بحوث التقنيات الحيوية بالطويشه بالقرب من طرابلس وما حصل لأجهزة محطة استقبال صور الأقمار الصناعية بمرزق ومحطات الرصد الزلزالي بمختلف المناطق بشرق وغرب وجنوب البلاد) .

الصرف على البحث العلمي متدني وهذه مشكلة بكافة الدول العربية تقريبا ان هذا الأمر المؤسف والواقع المؤلم يتطلب الاسراع في تنفيذ معالجات كثيرة. بعض من هذه يمكن أن يكون اني وبعضها يحتاج الى المزيد من الوقت ليس تأجيلا ولكن لتكون المعالجة في الوقت المناسب وان تتوفر لها كافة الامكانيات والضمانات لنجاحها .

ان استمرار الوضع على ما هو عليه سيزيد الامر تأزما وسيكلف المجتمع اموالا اكبر لاحقا اضف الى ذلك بان بعض القضايا ستزداد تعقيدا وستخلق واقعا كارثيا سيصعب التعامل معه بمرور الوقت .

مقترحات في نقاط لعلاج بعض من هذه المشاكل :

1. اعادة النظر في سياسة التعليم العالي جذريا بما يجعله يتفاعل ايجابا مع متطلبات سوق العمل هذه يجب أن تكمل سياسة جديدة للتعليم العام ويتطلب ذلك اصدار قانون يعتمد استراتيجية للتعليم لتكون ملزمة للحكومات المتعاقبة ضمانا للاستمرارية ومنعا للتغيرات وفق الاهواء.

2. اتخاذ قرار فوري بوقف انشاء الجامعات والكليات الجديدة لمدة معينة حتى يتسنى تقييم القائم منها ودراسة جدواها والحاجة للجديد منها على ضوء احصاءات ودراسات من جهات التخطيط في الدولة ورؤيتها لمستقبل الاقتصاد الوطني ومتطلبات التنمية .

3. دراسة جدوى الكليات القائمة بكافة الجامعات والتحرر في هذا التقييم من اية اعتبارات جهوية مع الاخذ في الاعتبار اتساع رقعة الوطن والتوزيع السكاني.

4. ونحن نفكر في الانتشار الأفقي المفرط في الجامعات والكليات علينا أن ننتبه الى أن هذا قد حل مشكلة المناطق والمدن النائية ووفر للأبنائها وبناتها فرص التعليم العالي وعليه ونحن ننتقد هذا الأمر ونحاول علاجه لابد من حلول لمجابهة هذه المعضلة، لا توجد حسب علمي أي جامعة الآن بها أقسام داخلية، هذه الأقسام كانت قد حلت مشكلة بعد المسافة بين الجامعات والمدن البعيدة وعليه لابد وأن نفكر في البعد الاقتصادي لاعادة فكرة الاقسام الداخلية مقابل الانتشار الأفقي للتعليم العالي .

5. التفكير في تحويل العديد من الجامعات المحيطة بالجامعات المحورية الى جامعات تقنية ان مسمى الجامعات التقنية سيعالج اجتماعيا النظرة الدونية لمعاهد التكوين المهني وسيعمل على استقطابها لأساتذة وطلبة من نوعيات جيدة الأمر الذي سيرفع من مستوى الاداء المهني وسيعيد توجه الاعداد الكبيرة للطلبة اليها بدلا من الجامعات التقليدية. ولا يخفى على احد هنا اهمية هذه الجامعات المقترحة والتي نجحت في تحول الكثير من مجتمعات العالم الى عصر التقانة الذي نعيشه.

6. اعادة النظر في أمر فصل الطلاب الى علمي وأدبي خلال مرحلة التعليم المتوسط اوفق ما هو متبع في كثير من بلاد العالم مع ترك خيار محدود للإشباع ميول الطلبة بمواد اختيارية تتوافق وميولهم .

7. فتح مكاتب للإرشاد الطلابي بالجامعات أكثر تأهيلا وتأثيرا.

8. وجوب أن تهتم الجامعات بفلسفة اقتصاد الدولة واقتصاد المعرفة، وحجم سوق العمل وأبعاد هذه الحاجة جغرافيا، والحركة بالزيادة والنقصان في ذلك، ومراقبة التشبع مقابل الحاجة، والوعي بالتغيرات العالمية وتوقع انعكاساتها محليا وتغيير المناهج وتفصيلها وفقا لكل ذلك بعيدا عن الرتابة والجمود

9. ان الكثير من مشاكل الجامعات سببها غياب الصلاحيات فهي حبيسة حلقة وصل بينها وبين الوزارة لا هي في مستوى اتخاذ القرار ولا قادرة على تسهيل اتخاذه.

10.ايقاف تعيين المعيدين واعادة وضعية المعيد الى ما كانت عليه ليكون على شكل عقد يجدد سنويا حسب الحاجة لتفادي تكدس معيدين يتضح فيما بعد عدم الحاجة اليهم بعد اعادة النظر في هوية ووضعية بعض الجامعات والكليات .

11.نحن في أمس الحاجة الى ملاك أكاديمي بعد اعتماد التوجهات الجديدة للجامعات والكليات. البعض من أساتذة الجامعات يتم تفصيل مقررات تتناسب وتخصصاتهم وعددهم بعيدا عن المعمول به والحاجة الى ذلك.

12. التقييم المستمر لأساتذة الجامعة وعدم جعل الوظيفة تحصيل حاصل بل يجب أن تعتمد على الحاجة وعن اداء الاستاذ الجامعي لدوره ونجاحه فيه ومدى التزامه بالمفردات المعتمدة كحد أدنى في معظم دول العالم الاستاذ الجامعي لا تتحول وظيفته الى دائمة قبل ان يترقى الى درجة أستاذ.

13.اعادة النظر في قضية التوسع في برامج الدراسات العليا في بعض الجامعات والاكاديمية على مستوى الدكتوراه بدون إمكانيات.

14.اعادة النظر في سن التقاعد للأساتذة الذين تثبت الحاجة الضرورية لهم خاصة وأن ذلك سيوفر على الخزينة العامة باعتبار أنهم يتقاضون مرتبات تقاعد أصلا هذا الأمر معمول به في كثير من دول العالم ما داموا قادرين صحيا على ذلك.

ان هذا الامر بالمناسبة ليس مطلبا للأساتذة الذي ينظر معظمهم الى التقاعد على أنه خلاص من واجب مع استمرارهم في قبض مرتباتهم سواء استمروا في ادائه او انهم توقفوا عنه.

15. الاهتمام بالجودة واتخاد ما يلزم لضمان ذلك مثل توفير وسائل اتصال والاشتراك في شبكات المعلومات بالشبكة العنكبوتية بالجامعات التخصصية والعودة الى توفير الكتاب الجامعي ليحل محل ما صار متبعا بالاعتماد في التدريس عن المذكرات والاتجاه الى منهجية التعلم بدلا من التعليم.

16. الاهتمام بمراكز البحث العلمي ومراجعة أُسلوب عمل بعضها والنظر في أُسلوب تأهيل الموارد البشرية البحثية القادرة على تحويلها الى مراكز إشعاع بحثي امر مهم ولابد ان يتم النظر فيه لكون أن له فائدة مزدوجة للمجتمع مباشرة : تقديم الحلول والرفع من اداء التعليم العالي.

17. الزيادة التدريجية للإنفاق على البحث العلمي وانشاء صندوق لدعم البحث العلمي واقتراح موارد ثابتة خارج الميزانية مثل الضرائب على بعض السلع غير الضرورية (السجائر مثال).

18.المنح البحثية التي بدأت الهيئة الوطنية للبحث العلمي تقديمها لأساتذة الجامعات والمراكز البحثية يجب ان تستمر ،لا يجب أن ينظر الى البحث العلمي على أنه ترف يمكن الاستغناء عنه مع اول اجراء تقشفي يصدر عن الحكومة .

هذه المنح الممنوحة لأساتذة الجامعات والباحثين بالمراكز المتخصصة بدأت تحرك البرك الراكدة للبحث ولا شك في انه سيكون لها قيمة مضافة اذا ما احسنت ادارتها.

19. التعليم العالي الخاص اذا استثنينا منه عدد محدود جدا (مثل الجامعة الدولية) اسهم في تجهيل الكثير من ابنائنا وله سلبياته علينا ان نعيد النظر في تراخيص جل مؤسسات التعليم الخاص وقفل التي يثبت انها غير منضبطة فتجاهل هذه ليس في صالح احد.

20.الاهتمام بالعقول المهاجرة واستثمارها في تشجيع البحث العلمي والرفع من مستوى الجامعات وتوفير فرص للتدريب والتأطير المحلي وفي مواقع اقامة هذه العقول.

21.مازلنا للأسف نعمل بأسلوب القرارات الفوقية ولا نهتم بالرأي العام عندما نصل الى صياغة سياسة تعليمية عليا جديدة علينا تعبأة الشارع واقناعه وعدم تجاهله، وعلينا القيام بحملات توعوية مكتوبة ومسموعة ومرئية وفي شكل لقاءات مباشرة مع المعنيين لإقناعهم بجدوى ما نحن قادمين عليه وانه في صالحهم.

22.قد ترث الشعوب الثقافة والقيم والاخلاق وهذه من العلامات المهمة للرقي غير ان التقدم العلمي والتقني وصنع أدواته وجعله مؤثرا في حياة الفرد وقيمة مضافة للاقتصاد الوطني وضمانا للأمن القومي يحتاج الى تحسين جودة التعليم بجميع مراحله والاهتمام بالبحث العلمي الذي لا يباع ولكنه يصنع بالقدرات الذاتية

23.اصدار قانون يعتمد استراتيجية للتعليم تكون ملزمة للحكومات المتعاقبة ضمانا للاستمرارية ومنعا للتغيرات وفق الاهواء

ان ما حدث في اوروبا والنقلة التي حدثت بعد عصور الظلام هو التفكير العلمي بعد ان كان تهمة وما حدث لألمانيا وروسيا وبريطانيا وفرنسا بعد ان دمرتها الحرب وما حدث من تطوير بأمريكا ولاحقا بدول اوروبا اخرى وبماليزيا وكوريا وإيران كان مرده الى مستوى التعليم والاهتمام بالبحث العلمي والاستثمار فيه

الطريق الى التقدم ليس اختراعا حديثا ولكن الانسان منذ ان خرج من عصور الظلام والخرافات اكتشف بان الاقوى والأكثر منعة والأفضل في مستوى المعيشة يحتاج الى التعليم والبحث العلمي وهذه تحتاج باختصار الى سياسات ونظرة مستقبلية واضحة وصرف وصبر وعكس ذلك كارثي وتدني وضياع .

أختم هنا بالقول بأن التعليم مهم لتأطير أجيال المستقبل استجابة لحاجة المجتمع بمعنى سوق العمل غير أننا لا يجب أن نهمل الجانب الاخر الذي لا يقل أهمية بسوق العمل وهو وجوب اعادة النظر في سياسة اقتصاد الدولة ومواردها المستقبلية الممكنة لخلق مسارات جديدة توفر فرص عمل للشباب مثل السياحة بمختلف انواعها مقتدين بما حققته دول الجوار وكذلك والتجارة العبور صناعات الصغرى وتقنيات المعلومات وتشجيع الشباب على تنفيذ أفكار مبتكرة تجعلهم في غنى عن الدولة .

شكرا لكم